مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته
دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي(*)

الباحث/ علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية
Alaa_refaay@hotmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 7/1/2025 تاريخ قبوله للنشر 18/2/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته
دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي

الباحث/ علاء بن سعد بن رجاء الله الرفاعي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية

الملخص

يتناول البحث موضوع فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته: دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي، وتم التطرق إلى تقسيمات الإنفاق الحكومي وأهدافه وآثاره الاقتصاديَّة، كما تم التطرق إلى حوكمة الإنفاق الحكومي وأهداف الحوْكمة في القطاع العامّ، وتدور مشكلة البحث حول مدى فعالية الحوكمة في تسيير الماليَّة العامَّة للدولة، خاصَّةً جانبَ النفقات على اختلاف تقسيماتها في ظلّ ظاهرة تنامي هذه النفقات من سنة لأخرى.

وهدف البحث إلى بيان تحليل تقسيمات الإنفاق الحكومي والتعرف على مكوناته المختلفة، وأوجه توزيعه في الموازنات العامة، وتحديد أهداف الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ودراسة آثاره، وتوضيح مفهوم حوكمة الإنفاق الحكومي وأهميته في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح الحوكمة وأفضل الممارسات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

وتوصَّل الباحث إلى عدد من النتائج، ومن أهمِّها: أن حوكمة النفقات العامة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستدامة المالية من خلال ضبط النفقات وزيادة الإيرادات، بينما يؤدي ضعف حوكمة النفقات إلى تأثيرات سلبية، كما أثبت البحث أن الحوكمة الفعالة تساهم في نجاح التحول الرقمي في المؤسسات، مما يساعد في تقليل المخاطر وتحقيق عوائد أعلى، وأظهرت النتائج أن الحوكمة الرقمية ساعدت في تقليل الفجوات المالية، وتحسين الشفافية، وزيادة كفاءة الإنفاق.

وكانت التوصيات تشمل رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، كما أوصى الباحث بتدريب الموظفين الحكوميين على التقنيات الرقمية وحماية الأنظمة الرقمية من الهجمات السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، حوكمة النفقات العامة، كفاءة الإنفاق.

The Effectiveness and Governance of Government Spending: Study on Divisions and Economic Impact

Alaa Saad Rajaa Allah Al-Refaay
Islamic University of Madinah, Saudi Arabia

Abstract

The research study addresses the topic of "Effectiveness and Governance of Government Spending: A Study on Divisions and Economic Impact." It explores the divisions of government spending, its objectives, and economic effects, as well as the governance of government spending and the objectives of governance in the public sector. The problem of the research revolves around the effectiveness of governance in managing public finances, particularly regarding expenditures and their divisions, amidst the growing trend of these expenditures year after year.

The aim of the research was to analyze the divisions of government spending, understand its various components, examine its distribution in public budgets, identify the objectives of government spending, and assess its role in achieving economic and social development as well as financial stability. It also aimed to study its effects, clarify the concept of governance in government spending, its importance in promoting transparency, accountability, and financial efficiency, and identify the factors influencing the success of governance and best practices to ensure optimal use of public resources.

The researcher reached several conclusions, the most important of which are: Government spending governance plays a significant role in enhancing financial sustainability by controlling expenditures and increasing revenues, while weak governance in spending leads to negative effects. The study also showed that effective governance contributes to the success of digital transformation in institutions, helping reduce risks and achieve higher returns. The results indicated that digital governance helped reduce financial gaps, improve transparency, and increase spending efficiency.

The recommendations include improving the efficiency of government spending, enhancing cooperation between the public and private sectors, and developing digital infrastructure. The researcher also recommended training government employees on new digital technologies and protecting digital systems from cyberattacks.

Keywords: Government Spending, Public Expenditure Governance, Spending Efficiency.

مقدِّمة البحث:

الحمد لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

يُعدّ الإنفاق الحكومي أحد الركائز الأساسية للسياسة المالية، حيث تسعى الحكومات إلى توجيهه بما يحقق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والاستقرار المالي، ومع تزايد التحديات الاقتصادية والمالية، تبرز الحاجة إلى تعزيز فعالية الإنفاق الحكومي لضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد العامة، لذلك، أصبحت حوكمة الإنفاق الحكومي ضرورة ملحّة لتعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في إدارة المال العام.

يهدف هذه البحث إلى استعراض تقسيمات الإنفاق الحكومي، وأهدافه، وآثاره المختلفة على الاقتصاد، كما يتناول البحث تعريف الحوكمة إجمالًا وأهدافها في القطاع العام والحكومي، والتعرف على حوكمة الإنفاق الحكومي، والعوامل المؤثرة في نجاحها.

أهمِيَّة البحث:

تبرز أهمِيَّة البحث في كونه يستكشف تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، ويسلط البحث الضوء على كيفية تحسين استخدام الموارد العامة، بما يحقق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية، ويوضح البحث كيف يمكن لحوكمة الإنفاق الحكومي أن تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الهدر المالي، كما يدرس البحث دور الحوكمة في ضبط الإنفاق العام لضمان استمرارية الموارد المالية دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي، وكيفية تأثير توزيع الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية، والاستثمار، وخلق فرص العمل.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في بيان تأثير الحوكمة على الإنفاق الحكومي، من خلال دراسة تقسيمات الإنفاق الحكومي وأهدافه وفعالية توجيه الموارد العامة، مع التركيز على أهداف الحوكمة وعوامل نجاحها في الإنفاق الحكومي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تسهم في فهم العلاقة بين فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته، وذلك من خلال:

١- تحليل تقسيمات الإنفاق الحكومي والتعرف على مكوناته المختلفة، وأوجه توزيعه في الموازنات العامة.

٢- تحديد أهداف الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ودراسة آثاره.

٣- توضيح مفهوم حوكمة الإنفاق الحكومي وأهميته في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح الحوكمة وأفضل الممارسات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

منهج البحث:

اتَّبع الباحث – بتوفيق الله تعالى – في بحثه المنهجَ الاستقرائيَّ والمنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ القائم على وصف وتحليل البيانات والإحصاءات المتوفِّرة في البحث؛ وذلك من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (الجداول الإحصائية، الأشكال البيانية، النسب المئوية)، وقد تم جمع المعلومات من المصادر والتقارير الرسميَّة والمراجع المرتبطة

بموضوع الدارسة، والاعتماد أيضًا على البيانات الكمِّيَّة المنشورة التي تَصدر عن الجهات المعنيَّة والمعتمدة دوليًّا، كما تم الاعتماد على المراجع والبحوث العلميَّة والمواقع الإلكترونيَّة وغيرها من المصادر الثانوية التي تناولت المتغيِّرات موضوع البحث، كما اتبع الباحث الطريقةَ المتعارف عليها عند كتابة البحث.

الدراسات السابقة:

اطَّلع الباحث على عددٍ من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذا البحث، وهي مُرتبةٌ حسب التاريخ على النحْو التالي:

١-دراسة رجب (٢٠٢٤)[١]: تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من خلال دراسة تأثير هذه المعايير على عملية اتخاذ القرارات المالية وتوجيه الموارد نحو الأولويات الإنمائية، وسلط البحث الضوء على أهمية تطبيق معايير حوكمة الموازنة العامة بشكل فعال من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضرورة تبني استراتيجيات حكومية قائمة على هذه المعايير لضمان تحقيق أهداف التنمية بشكل شامل وفعال، وفي إطار رؤية استراتيجية التنمية المستدامة في مصر (٢٠٣٠)، اشتملت على العديد من الالتزامات التي تتصل بأجندة عامة تستهدف دعم الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة متوازنة، ويعتبر الإصلاح المؤسسي لعملية إعداد الموازنة جزءًا مهمًا من السياسة التي تهدف إلى تحقيق نتائج مالية أفضل، وتم استعراض إصلاح المؤسسات العامة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، وتتبع التطورات والجوانب الرئيسية لمؤسسات الموازنة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الحكومة المصرية تمر بالعديد من الإصلاحات لتحسين جودة مؤسسات الموازنة، إلا أن العديد من نقاط الضعف لا تزال موجودة وتحتاج إلى التركيز عليها وإعطائها أولوية أعلى في هذا السياق، وكان لمحاولة تطبيق موازنة موجهة بالنتائج في مصر نتائج جيدة باتجاه الاستدامة المالية.

ويختلف هذ الدراسة عن البحث الحالي:

أنَّ هذه الدراسة ركَّزت على دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، خصوصًا على الاقتصاد المصري، بينما يركز هذا البحث على فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته وتقسيماته والآثار الاقتصادية إجمالًا.

٢-دراسة الطيب (٢٠٢٣)[٢]: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الجزائر، قصد تعزيز كفاءة الإنفاق العام بما يحقق أكبر استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، وإلقاء نظرة نقدية عليها في ضوء الإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية والأدبيات الاقتصادية المكرسة لحوكمة الانفاق العام وآليتها، خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الانفاق العام بالجزائر لا تزال مرهونة بتفعيل القانون

(١) دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، رجب محمود، بحث منشور، *مجلة روح القوانين بجامعة طنطا كلية الحقوق*، مصر، (٢٠٢٤م).

(٢) حوكمة الانفاق العام في الجزائر: الواقع والتطلعات، سايح الطيب، بحث منشور، *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة*، الجزائر، (٢٠٢٣م).

والذي حمل في طياته إجراءات تضمن تحقيق السياسات العمومية في بيئة تتم بالشفافية، النزاهة، الرقابة الفاعلة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، إلا أن التحدي الكبير يبقى في طبيعة الإخفاقات التي قد تواجه عملية التطبيق والتجسيد على أرض الواقع بداية من سنة (٢٠٢٣).

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي:

أنَّ هذه الدراسة ركَّزت حوكمة الانفاق العام في الجزائر خصوصًا، بينما يركز هذا البحث على فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته وتقسيماته والآثار الاقتصادية إجمالًا.

٣- دراسة سيروب (٢٠٢٢)[١]: تهتم هذه الدراسة بتوضيح العلاقة بين الحوكمة (بواسطة مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة) وتأثيرها في فعالية الإنفاق العام وكفاءته (الذي يتم قياسه بواسطة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي) في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠١٨) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد أظهرت النتائج أن زيادة تحسين فعالية الحكومة بنسبة (١٪) ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٢٪) على المدى الطويل، ولا علاقة بين الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي، وأيضًا، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في سورية يتوافق ونظرية النمو الداخلي المعتمد على التكنولوجيا ورأس المال البشري.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي:

أنَّ هذه الدراسة ركَّزت على أثر الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام، خصوصًا على الاقتصاد السوري، بينما يركز هذا البحث على فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته وتقسيماته والآثار الاقتصادية إجمالًا.

٤- دراسة عبدالمقصود وسلامة (٢٠٢٢)[٢]: استهدفت الدراسة دراسة دور آليات الحوكمة في تحسين انتاجية الإنفاق الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية، وإجراء دراسة استطلاعية، وتمكن من خلالها رصد مجموعة من الظواهر السلبية التي تحول دون تحسين انتاجية الإنفاق الحكومي بدلالة الحوكمة، وما هي جهود الفكر المحاسبي في مجال الحوكمة العامة وآلياتها ودورها في تحسين انتاجية الإنفاق الحكومي بالوحدات الحكومية، وعن مدى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصي منهم حول أبعاد الدراسة، ومدى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية حول آليات الحوكمة على تحسين انتاجية الإنفاق الحكومي بوحدات الإدارة المحلية، وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة وتحسين انتاجية الإنفاق الحكومي بوحدات الإدارة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هناك متطلبات لتحسين انتاجية الإنفاق الحكومي بدلالة الحوكمة العامة ومنها وضع نظام للإفصاح والشفافية عن مجالات الإنفاق بالقطاع الحكومي، تبني منهجية نظام المساءلة عن تجاوز الإنفاق

---

(١) أثر الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، رشا سيروب، بحث منشور، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، سوريا، (٢٠٢٢م).

(٢) دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية، محمد عبدالمقصود وعلياء سلامة، بحث منشور، *المجلة العلمية للبحوث التجارية بجامعة المنوفية*، مصر، (٢٠٢٢م).

بالقطاع الحكومي، وضع نظام للمسئولية عن نطاق وحدود الإنفاق العام، وإدخال نظام المشاركة بين المسئولين بالقطاع الحكومي وأصحاب المصالح الأخرى، عند وضع نظام لمراقبة الإنفاق الحكومي، والتوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات المستقبلية أهمها حوكمة المؤسسات الرقابية والقضائية حتي تتمتع بالشفافية والعدالة والمساواة.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي:

أنَّ هذه الدراسة ركَّزت على دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي، بينما يركز هذا البحث على فعالية الإنفاق الحكومي وحوكمته وتقسيماته والآثار الاقتصادية إجمالًا.

المبحث الأول: تقسيمات الإنفاق الحكومي وأهدافه وآثاره الاقتصاديَّة

يُعتبر الإنفاق الحكومي أداةً مفيدةً للسياسة الاقتصاديَّة لأيّ حكومة، حيث إنَّ السياسة الماليَّة هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة التي تسعى إلى تحقيقها، وهي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامَّة لتحقيق أهدافها التنمويَّة، ولأنَّ الإنفاق الحكومي له عدَّة أنواع وتقسيمات واستخدامات، كما أنَّ له آثارًا اقتصاديَّةً تنعكس على الحكومات، وعليه سيتكون هذا المبحث – بإذن الله تعالى – من ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق الحكومي

المطلب الثاني: استخدامات الإنفاق الحكومي وأهدافه

المطلب الثالث: الآثار الاقتصاديَّة للإنفاق الحكومي

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق الحكومي

ينقسم الإنفاق الحكومي إلى عدَّة تصنيفاتٍ رئيسيَّةٍ تعتمد على الأهداف الاقتصاديَّة والوظائف التي يؤدّيها، هذا التقسيم يسهِّل على صانعي السياسات الماليَّة اتِّخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية تخصيص الموارد العامَّة بكفاءة، وتُظهر هذه التقسيمات أنَّ الإنفاق الحكومي يختلف في طبيعته وأهدافه بناءً على الاحتياجات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة، حيث يُركِّز الإنفاق الجاري على تسيير الأعمال اليومية للحكومة، بينما يُعزِّز الإنفاق الرأسمالي من الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل، يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الأنواع من الإنفاق إدارةً ماليَّةً حكيمةً تعتمد على تحليل دقيق للاحتياجات والأولويات الاقتصاديَّة، وهو ما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعيَّة.

وإنَّ مِن الملاحظ خلال دراسة دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أنَّ تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصاديَّة أدَّى إلى تنوُّع الإنفاق الحكومي نتيجة تعدد أوجهه، حيث تنوَّعت تقسيمات الإنفاق الحكومي، فبالإضافة إلى التقسيمات الإداريَّة التقليدية فإنَّ دور الدولة التداخلي وخضوعه إلى أساليب التحليل الاقتصادي قد أدت إلى تقسيم الإنفاق الحكومي وَفْق أسس اقتصاديَّة تمكِّن من تتبُّع الآثار المباشرة لكل منها، وحسب طبيعة الموضوع فإنَّنا سنهتمُّ بدراسة تصنيف الإنفاق الحكومي حسب معايير اقتصاديَّة؛ وذلك حسب: معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي)، ومعيار الجهة الموجَّه إليها الإنفاق الحكومي (الإنفاق الجاري والاستثماري)، ويتمُّ من خلال التصنيف الاقتصادي للإنفاق الحكومي التمييز بين الإنفاق على تكوين رأس المال

(إنفاق استثماري)، والإنفاق المتعلّق بالخدمات الجارية للدولة، والإنفاق الخاصّ بعمليَّات ماليَّة بحتةٍ كالقروض التي تمنحها الدولة للإفراد أو الهيئات العامَّة، الإنفاق الخاصّ بالعمليَّات الناقلة(١).

وفي إطار اقتصاد السوق: فإنَّه يمكن التمييز بين إنفاقٍ لا علاقة له بالسوق كالأمن والدفاع، وإنفاق يمثل شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام والخدمات الإداريَّة، وهناك إنفاقٌ يُكمل اقتصاد السوق، ويهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع القطاع الخاص كالتعليم والصحة، وهناك إنفاق يمثل تدخُّلًا في الاقتصاد كإنتاج الدولة لسلعة مادية، وسيكون التقسيم على النحو التالي(٢):

١-الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري: تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامَّة، وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامَّة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية، سواءٌ كانت نقدية أو عينية، وسواءٌ كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو السلع وخدمات معينة، وواضح أنَّ هذا الإنفاق كالفحم بالنسبة للقاطرة، وقد كان يُعتبر في مرحلة سابقة تدميرًا لجزء من الثروة، وتُعدُّ الأجور والمرتبات هي الجزء الأهمّ من الإنفاق الجاري؛ حيث يتميَّز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النموّ؛ لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي، كما تجدر الإشارة أنَّ محاولات حماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثّر عكسيًّا على إنتاجية العامل، وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمَّن عنصر التشغيل إيصال الخدمات إلى المواطن، بينما يتضمَّن عنصر الصيانة مجموعةً كبيرةً من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث إنَّ نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاصّ؛ ممَّا يؤثّر سلبًا على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة، ولكن إلى جانب هذه النفقات توجد نفقاتٌ تُخصَّصُ لتكوين رأس المال، والتي تهدف إلى تنمية الثروة القومية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسماليَّة إلى الداخل، وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع، والتي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسَّسية والاقتصاديَّة الكلِّيَّة، وعادة ما تحدِّد برامج الإصلاح الهيكلي ما يجب منحه الأولوية من المشروعات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيره على ميزان المدفوعات من حيث تمويل المشاريع وعبْء الديون الخارجية والعلاقة بين المشاريع الإنتاجية، وتأثير ذلك على السياسات الماليَّة والنقدية، وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري، وعلى القروض العامَّة لتمويل الإنفاق الاستثماري باستثناء الدول النفطيَّة، كما أنَّه لمواجهة الأزمات الاقتصاديَّة المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي والتوسع في الإنفاق الاستثماري.

(١) الآثار الاقتصادية الكلِّيَّة لسياسة الإنفاق الحكومي، وليد عبد الحميد عايب، مكتبة حسن العصرية: بيروت، ط١، (٢٠١٠م)، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) الآثار الاقتصادية الكلِّيَّة لسياسة الإنفاق الحكومي، نفس المرجع السابق، ص١٠٧-١٠٨.

٢-الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي: يعتمد هذا المعيار على مدى قيام الدولة فعلًا بصرف أموال عامَّة؛ حيث إنَّ الإنفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائيَّة للحصول على سلع وخدمات مختلفة، حيث تؤدِّي هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، حيث يكون موضوع هذا الإنفاق عادةً مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، وهي تؤدّي إلى حرمان القطاع الخاص هذه السلع والخدمات، ولقد ظهرت في الماليَّة الحديثة طائفةٌ جديدةٌ من الإنفاق وهي الإنفاق التحويلي ليس له مقابل مباشر، وهو يهدف إلى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي، بل تساهم في إعادة توزيع الدخل، أي أنَّ هذا الإنفاق من شأنه نقل القوة الشرائيَّة من فئةٍ إلى أخرى، وبذلك فهي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل، **وينقسم الإنفاق التحويلي إلى ثلاثة أنواع**[١]:

الأول: الإنفاق التحويلي الاجتماعي، والذي يهدف إلى السعي نحو تحسين الأحوال المعيشية لبعض الطبقات الاجتماعيَّة الفقيرة، كما أنَّها قد تأخذ شكلًا أكثر عمومية يتمثَّل في مساهمة الحكومة في أنظمة التأمينات الاجتماعيَّة.

الثاني: الإنفاق التحويلي الاقتصادي، ويشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض التكلفة والحدّ من ارتفاع الأسعار، ويمكن أن تأخذ شكل إعانات تصدير أو استيراد بغية تشجيع بعض القطاعات، وتُعدُّ برامج الدعم من أهمِّ برامج الإنفاق التحويلي التي تهدف إلى خفض السعر الذي يدفعه المستهلك، ومعظم أشكال الدعم إمَّا أن تكون من النوع المجاني، سواءٌ صحَّةً وتعليمًا، أو النوع الذي يتخذ شكل أسعار تقلُّ عن أسعار السوق.

الثالث: الإنفاق التحويلي المالي، ويشمل ما تقوم به الدولة من إنفاق بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وتتضمَّن أساسًا فوائد الدين العام وأقساط اهتلاكه السنوية، وقد زادت أهمِّيَّة هذا الإنفاق نظرًا لتضخم الدين العام في معظم الدول، فإقراض الحكومة على نطاق واسع لتمويل عجز الموازنة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية؛ ممَّا يرفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الاقتراض الحكومي، وهذا ما يؤدي إلى إمكانية إبطاء نمو الاقتصاد مع مزاحمة القطاع الخاص على الأرصدة القابلة للإقراض، كما أنَّ نفقات سداد الفوائد تخضع لقوى السوق، وهو ما يمكن أن يؤثِّر بشدَّةٍ على وضع ميزانيَّة الحكومة، وبما أنَّ مدفوعات الفوائد ترتبط بأسعار الفائدة في السوق فإن ارتفاع معدلات التضخم يمكن أنْ يمارس آثارًا سلبيةً على المستوى الإسمي لنفقات الفوائد، وبالمثل فإنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن أن يرفع عبْء الدين الخارجي للحكومة[٢].

إنَّ تقسيمات الإنفاق الحكومي تُعدُّ أداةً تحليليةً هامَّةً لفهم كيفية توجيه الموارد العامَّة نحو تحقيق الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة، حتى وإنْ ذكر بعض الاقتصاديين أقسامًا أخرى مثل الإنفاق التحفيزي والإنفاق الدفاعي وغيرها، إلَّا أنَّها في المجمل تندرج تحت تقسيمات الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي، وهذا التنوع الإنفاق الحكومي يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفجوات

(١) الآثار الاقتصادية الكلِّيَّة لسياسة الإنفاق الحكومي، نفس المرجع السابق، ص١٠٩.

(٢) الآثار الاقتصادية الكلِّيَّة لسياسة الإنفاق الحكومي، نفس المرجع السابق، ص١١٠.

الاجتماعيَّة، خاصَّةً عندما يتمُّ توجيهه نحو الاستثمار في البنية التحتيَّة والتعليم والرعاية الصحية، يُعتبر تحقيق التوازن بين هذه الأنواع من الإنفاق ضروريًا لضمان استخدام أمثل للموارد العامَّة، ممَّا يُساهم في تحسين الأداء المالي للحكومة وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: استخدامات الإنفاق الحكومي وأهدافه

إنَّ الدولة في سبيل مواجهة إشباع الحاجات العامَّة تقوم بقدر من النفقات العامَّة، كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات، أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعيَّة أو اقتصاديَّة، كمساعدة الأسر محدودة الدخل بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل، أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد، أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص، ولو رجعنا إلى تعريف الإنفاق الحكومي في المبحث السابق وأنَّه عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أيّ شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامَّة، وإنَّ مِن أهم أهداف واستخدامات الإنفاق الحكومي هو إشباع حاجة العامَّة، أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورةٍ عامَّةٍ من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، ويعتبر مفهوم الحاجة العامَّة أمرًا نسبيًّا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكلِّ مجتمع(١).

ونظرًا لتزايد دور النفقات التحويلية في الحياة الاقتصاديَّة، ولأنَّ الإعانات من أبرز صور النفقات الناقلة أو التحويلية من حيث أنواعها، ومن أهدافها الاقتصاديَّة تحقيق الاستقرار بالنسبة للأثمان عن طريق إبقاء أثمان بعض السلع الأساسية منخفضة، وتمكين المستهلك من الحصول على هذه السلع في النهاية بالأثمان المنخفضة الأمر الذي يبقى معه إلى حدٍّ معينٍ مستوى المرتبات منخفضًا، ومن الأهداف أيضًا ضمان استمرار نشاط اقتصادي معيَّن يحقِّق خسائر للوحدات الإنتاجية التي تقوم به، سواءٌ كانت هذه الوحدات مملوكةً ملكيَّةً عامَّةً أو خاصَّةً، وذلك بافتراض أنَّ هذا النشاط يُعتبر أساسيًا من وجهة نظر الاقتصاد، كما هو الحال في إعانات تحقيق التوازن في مجالات النقل والتزويد بالكهرباء وغيرها(٢).

وقد تهدف الإعانة إلى رفع معدل النموّ الاقتصادي من خلال زيادة معدل تركيم رأس المال، كما إذا ترتَّب على منح الإعانة توجيه جزءٍ من الدخل للاستثمار كان يستهلك في غياب هذه الإعانة، وكذلك من خلال توجيه الاستثمارات إلى فرعٍ معين من فروع النشاط الاقتصادي، أو توطين المشروعات للحدّ من النمو الإقليمي غير المتوازن داخل الاقتصاد القومي، أو لتحسين ميزان المدفوعات بتشجيع الصناعات التصديرية، أو تلك التي تنتج سلعًا بديلةً للسلع المستوردة(٣).

ولأنَّ الإنفاق الحكومي يهدف أساسًا إلى تحقيق أقصى منفعةٍ اجتماعيَّةٍ ممكنةٍ، لذا لا يجوز للدولة أنْ تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعًا، أي أنَّ فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدِّيَّة والدخل

(١) مبادئ المالية العامة، محمود الوادي وزكريا عزام، دار المسيرة: الأردن، ط١، (٢٠٠٧م)، ص١٢١.

(٢) اقتصاديات النشاط الحكومي، عبد الهادي النجار، دار الأصدقاء للنشر: المنصورة، ط٣، (٢٠٠١م)، ص٧٥.

(٣) اقتصاديات النشاط الحكومي، عبد الهادي النجار، نفس المرجع السابق، ص٧٥.

العائد منه، وإنَّما تتَّسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدِّي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج وغيرها، وذلك يتطلَّب دراسةَ متطلَّبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى المشاريع مراعيةً في ذلك ما يضيفه كلّ مشروع إلى كلٍّ من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعيَّة، ولا تقوم المنفعة عن طريق الإنفاق المبذر ممَّا يؤدي إلى ضياع أموال عامَّة كان من الممكن أن تستخدم أو توجه إلى استخدامات أخرى تكون الفائدة منها أكبر وأجدى، وحتى يتمَّ تطبيق ذلك وتحقيق أكبر منفعة اجتماعيَّة بأقلّ التكاليف؛ يتطلَّب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة ماليَّة حازمة، وحصول موافقة الجهة المختصَّة بالتشريع على ذلك؛ لأنَّ الإنفاق على إشباع الحاجة العامَّة التي تحقِّق المنفعة لا يتمُّ إلَّا بقانون، وبخاصَّة أنَّ النفقات العامَّة هي مبالغ ضخمة مخصَّصة لإشباع الحاجة العامَّة، وتحقيق المنفعة العامَّة وتقنين كلِّ ما يتعلَّق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثَّل باحترام الإجراءات القانونية التي تتطلَّبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام(١).

كما تُعدُّ استخدامات الإنفاق الحكومي متنوعةً ومتكاملةً، وتعتمد على الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة، ويُستخدم الإنفاق الحكومي بشكل رئيسي لتوفير السلع العامَّة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتيَّة، والتي لا يمكن للقطاع الخاصّ توفيرها بكفاءةٍ؛ نظرًا لطبيعتها غير القابلة للتنافس والاستبعاد، بالإضافة إلى ذلك يلعب الإنفاق دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال زيادة الطلب الكلي في فترات الركود، حيث يُمكن للإنفاق الحكومي أنْ يُنشِّط الاقتصاد ويُعزِّز التوظيف، كما يُستخدم الإنفاق الحكومي كوسيلةٍ لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة من خلال إعادة توزيع الدخل، ودعم الفئات ذات الدخل المحدود عبر برامج الرعاية الاجتماعيَّة والإعانات، وأنَّ هذه البرامج تُساعد في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة، ممَّا يُعزِّز الاستقرار الاجتماعي، كما يُعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفًا رئيسيًّا لاستخدامات الإنفاق الحكومي، حيث تُعدُّ السياسات الماليَّة التوسُّعيَّة أو الانكماشية أدواتٍ لضبط الطلب الكلي والتحكم في التضخم والركود، إلى جانب ذلك يُسهم الإنفاق الحكومي في تعزيز التنمية البشريَّة عبر الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، يُضاف إلى ذلك دعم القطاع الخاصّ عبر تقديم الحوافز والإعانات للشركات؛ ممَّا يُسهم في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، وتُظهر هذه الاستخدامات أنَّ الإنفاق الحكومي ليس مجرد وسيلة لتسيير الأعمال الحكوميَّة، بل هو أداة استراتيجيَّة لتحقيق الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتوفير بيئة مستقرة تدعم النمو والتنمية المستدامة على المدى الطويل(٢).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصاديَّة للإنفاق الحكومي

يُحدث الإنفاق العام آثارًا مباشرةً في الناتج القومي حين ينشِئ زيادةً مباشرةً في هذا الناتج، ويولد آثارًا غير مباشرة حين يدفع قوى الإنتاج بحيث تفرز آثارًا إيجابيةً على الناتج القومي؛ من خلال التأثير على الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري، وذلك على النحو التالي:

(١) مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، سعود مشكور وعقيل الحلو، مطبعة العالمية: العراق، ط١، (٢٠١٦م)، ص٣٦.

(٢) مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، سعود مشكور وعقيل الحلو، نفس المرجع السابق، ص٣٧.

١-الآثار المباشـــرة على الإنتاج القومي[١]: تختلف آثار الإنفاق العام في الإنتاج باختلاف أنواع النفقات العامَّة وتقسيماته، وفيما يلي نستعرض آثار بعض أنواع النفقات العامَّة على الناتج القومي:

أ- أثر النفقات الاجتماعيَّة: يُقصـد بهذه النفقات تلك المبالغ التي تخصَّـص لإنتاج سـلع وخدمات تسـتخدم لتحقيق أهداف اجتماعيَّة، ومثال ذلك النفقات المتعلِّقة ببناء الإنسان كنفقات التعليم والصحة والتدريب، وهي نفقات تمثل تحويلات اجتماعيَّة غير مباشـرة أو عينية، وتعمل على تنمية الإنتاج القومي بشـكل مباشـر؛ من خلال رفع مستوى إنتاجية القوى العاملة، ورفع مستوى الطلب الفعال، ومثال ذلك أيضًا التأمينات الاجتماعيَّة وإعانات البطالة، وهي تمثل تحويلات آجله اجتماعيَّة مباشـرة أو نقدية، ويتوقف أثر هذه التحويلات على الغرض الذي تخصّـص من أجله، وهي تسـتهدف تحويل جزء من القوة الشـرائية إلى بعض أفراد المجتمع، وعلى ذلك فإنَّ أمر اختيار هؤلاء الأفراد للسلع والخدمات التي يقرِّرون استهلاكها متروكٌ لهم، لذلك يصعب بيان أثرها على الإنتاج القومي بسـبب عدم القدرة على معرفة ما ينفقه هؤلاء على الاسـتهلاك وما يدَّخرونه، لكن الواقع يشـير إلى أنَّ هذه التحويلات تذهب إلى محدودي الدخل أسـاسًـا، لذلك فإنَّ الجزء الأعظم منها يخصَّـص للاستهلاك، وهذا يعني أنَّها ترتب آثارًا غير مباشرة على الإنتاج القومي، أمَّا آثارها المباشرة فتتمّ في صورة إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وفئاته.

ب- أثر الإعانات الاقتصاديَّة: تستهدف هذه الإعانات تحقيق الاستقرار في أسعار بعض السلع وخاصَّةً السلعَ الأساسية، فهي إذًا إحدى وسائل علاج ما يولده التضخم من آثار، ومع ذلك لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذه الغاية أمدًا طويلًا؛ إذْ تعجز الموازنة العامَّة للدولة عن تحمُّل الفرق المتزايد بين النفقات الفعليَّة المرتفعة للإنتاج والأسـعار المخفضـة للسـلع، ويرجع ذلك إلى الزيادة المسـتمرَّة في نفقات الإنتاج نتيجةً لغلاء أسـعار مسـتلزمات الإنتاج وأدواته، وقد يكون الهدف من هذه الإعانات اسـتمرارَ بعض المنشـآت الحيويَّة في الإنتاج، وحينئذٍ تُسـمَّى هذه الإعانات إعانات سـدّ العجز أو تحقيق التوازن، ومثال ذلك الإعانات التي تمنح لشـركات النقل العام، وقد تهدف هذه الإعانات إلى تنمية الاسـتثمار القومي والتأثير على توزيعه، فقد تقوم الدولة بخفض أسـعار الفائدة على ما تقدمه من قروض لإقامة المسـاكن، أو بمنح إعانات عند إقامة مشـروعات عامة محلية إذا توافر قدر معين من التمويل الذاتي، أو بإعفاء بعض المنشـآت من الضـرائب المقررة لأجلٍ مسـمى لتشـجيع نوع معين من الأنشـطة الاقتصـاديَّة، مثل مشـروعات الأمن الغذائي وغيرها، وقد تمنح هذه الإعانات بهدف تنمية صادرات سلع معينة؛ رغبةً في تحسين موقف ميزان المدفوعات.

٢-الآثار المباشـرة على الاسـتهلاك القومي: تؤثِّر أيضًـا النفقات العامَّة في الاسـتهلاك القومي بطريق مباشـر، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام، ويمكن اعتبار هذا النوع من الآثار المباشـرة للنفقات العامَّة على الاسـتهلاك من خلال نفقات الاسـتهلاك الحكومي أو العام، ومن

(١) اقتصاديات المالية العامة، محمود الدمرداش، دار الإجادة للنشر: الرياض، ط١، (١٤٣٧هـ)، ص١٠٥.

خلال النفقات التي توزّعها الدولة على الأفراد في صورة مرتّباتٍ وأجورٍ تخصَّصُ نسبةٍ كبيرةٍ منها، لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات(١).

٣-آثار الإنفاق العام على توزيع الدخول: تستهدف السلطات العامَّة من خلال سياسة الإنفاق العام تقليلَ الفوارق بين الطبقات، والملاحظ بصفةٍ عامَّةٍ أنَّ النفقات العامَّة قد تحدث هذا الأثر، وذلك لسببين:

الأول: أنَّ جميع الأفراد يتمتعون بالخدمات العامَّة غير القابلة للتجزئة، في حين أنَّ الجزء الأكبر من نفقاتها يتحمله أصحاب الدخول الكبيرة.

الثاني: أنَّ الطبقات الفقيرة تستفيد عادةً أكثر من الطبقات الغنية من الخدمات التي تقدمها الدولة؛ ممَّا يجعل من الإنفاق العام وسيلةً لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات، لكن يشترط لكي يحقِّق الإنفاق العام هذه الآثار وجودُ نظامٍ ضريبيٍّ عادل، بحيث تحصل الدولة على مواردها من الضرائب التصاعدية على الدخل بشكل يضمن تركيز العبْء الضريبي على الطبقات الأكبر دخلًا.

٤-أثر الإنفاق العام على النمو(٢): تؤثِّر النفقات العامَّة بطرق مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي، فزيادة الإنفاق الحكومي تعزّز دورة الدخل، علاوةً على أنَّ النفقات العامَّة تؤدِّي إلى تنمية عناصر الإنتاج كمًّا وكيفًا، أي عن طريق زيادة الكمية الموجودة من عناصر الإنتاج أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، وذلك من خلال النفقات الاستثمارية التي تؤدِّي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، كذلك فإنَّ النفقات الاستهلاكية أو النفقات الجارية والتي تخصّص إلى التعليم والتدريب والأبحاث والإعانات الاجتماعيَّة وحتى الإعانات الاقتصاديَّة للمشروعات فهي تزيد من أرباحها، وكذلك الإنفاق على الأمن والدفاع والعدالة فهي تؤدِّي إلى الاستقرار، وبالتالي زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، وعليه تزداد معدلات النموّ الاقتصادي.

وتؤثِّر النفقات العامَّة على الناتج المحلي والذي يتوقَّف حجمه على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي من المستهلكين والمستثمرين، وقد اعتبر الفكْر الكلاسيكي أنَّ نطاق النفقات العامَّة المنتجة (هي المادية فقط)، أمَّا النفقات على الخدمات التعليمية والصحية رأى أنَّها غير منتجة، في حين يعبر المفهوم الحديث عن مفهوم واسع للإنتاج، ويشمل الإنتاج المادي والخدمي معًا.

إنَّ أثر النفقات العامَّة على الاستثمار من خلال هذا العامل يتوقَّف على نوع هذه النفقات وعلى صفة الأفراد المستفيدين منها، ومدى ميلهم الحدِّي للاستهلاك على النحو الذي أوضحناه بالنسبة لأثر المضاعف.

هناك العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق العام، فمثلًا زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدِّي إلى توليد دخول من عوائد تلك الاستثمارات، كذلك الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية يرفع من كفاءة القوى العاملة، كما أنَّ الإنفاق على البنية الأساسية يؤدِّي إلى زيادة كفاءة رأس المال، ومن هنا تؤثِّر النفقات العامَّة على الطلب

(١) اقتصاديات المالية العامة، محمود الدمرداش، نفس المرجع السابق، ص١٠٦.

(٢) السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، وحيد بانافع وعبد العزيز علي، مركز البحوث والدراسات، الطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة: الرياض، ط١، (١٤٤٢هـ)، ص١٤٠.

الكلي، وبالتالي زيادة نموّ الناتج القومي، إضـــافةً إلى أنَّ عائد النفقة العامَّة يختلف باختلاف نوعها، فنجد أنَّ النفقات العامَّة الحقيقية تؤدِّي إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة زيادة دخول الأفراد مباشـــرة، لكن النفقات العامَّة التحويليَّة يختلف تأثيرها باختلاف اسـتخدام المسـتفيدين منها، فنجد أنَّها قد توجَّه إلى الإنفاق الداخلي ممَّا يؤدِّي إلى زيادة الناتج القومي، وقد تتسـرَّب من الاقتصـاد، سـواءٌ للخارج أو في صـورة اكتنازٍ؛ ممَّا يجعلها لا تؤثر على الناتج القومي[١].

المبحث الثاني: حوكمة الإنفاق الحكومي

إنَّ حوكمة النفقات العامَّة وحســـن تدبير وإدارة الموارد الماليَّة والمادية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الحكوميَّة بكفاءة؛ ممَّا يترتَّب عليه تقليل الهدر والفاقد في الدولة، ولأنَّ الإدارة الجيدة للإنفاق وحوكمته تُســـاهم في ضـــبط وإحكام العمليَّة والاسـتفادة منه بالشـكل الأمثل والأكثر جدوى دون هدرٍ من الموارد الاقتصـاديَّة والبشـريَّة؛ بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

ولأهمِّيَّة حوكمة الإنفاق الحكومي، وضـرورة التعرُّف على مفهوم الحوْكمة وأهدافها وأبعادها ومؤشِّـرات قياسـها وما هي عوامل نجاحها، سيتكون هذا المبحث – بإذن الله تعالى – من مطلبين هي:

المطلب الأول: تعريف الحوْكمة وأهداف الحوْكمة في القطاع العام.

المطلب الثاني: حوكمة الإنفاق الحكومي وعوامل نجاحه.

المطلب الأول: تعريف الحوْكمة وأهداف الحوْكمة في القطاع العامّ

الحوْكمة، والحاكمية، والحكمانية، والحوْكمة الإداريَّة: كلُّها مصـــطلحاتٌ معربةٌ لكلمة Governance، على الرغم من اختلاف المسمَّيات إلَّا أنَّها ترمز لمعنًى عامٍّ واحدٍ وهو الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامَّة لدولةٍ ما، لذلك فإنَّ الحوْكمة في القطاع العام تتشابه مع أنواع الحوْكمة الأخرى، مثل: حوكمة الشركات Corporate Governance في الدعوة إلى الشـفافية والإفصـاح، ولكن الحوْكمة تشـمل أيضًـا طريقة عمل الحكومة في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى مشاركة الأجهزة غير الحكوميَّة والأفراد صنع السياسات العامَّة، واتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة، ويُعدُّ الأخذ بمبادئ الحوْكمة من قبل الحكومات مطلبًا شـــعبيًا ودوليًا قبل أنْ يكون مطلبًا تنظيميًا، إنَّ تقديم خدمات ذات جودة بكفاءة وفاعلية هو مطلبٌ للأفراد قبل أنْ يكون هدفًا حكوميًا، لذا فإنَّ تحقيق مسـتويات متقدِّمة في مؤشِّـرات الحكم الرشـيد يُسـهم في تعزيز جودة الأداء الحكومي، وتلبية احتياجات الأفراد والمنظمات غير الحكوميَّة بكفاءة وفاعلية، وهو ما يتطلع إليه المواطنون في أي دولة[٢].

إنَّ مفهوم الحوْكمة اصـطلاحًا تعني عمليَّة التحكم والسـيطرة، من خلال قواعد وأُسـس الضـبط، وأنَّها كلمة مشتقَّةٌ من التحكم وتعني المزيد من التدخل والسيطرة، ونظام المراقبة، والتدعيم بالشفافية، والموضوعية، والمسؤولية[٣].

---

(١) السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) الحوْكمة في القطاع العام، بسام البسام، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة: الرياض، ط١، (١٤٣٨هـ)، ص٤١-٤٣.

(٣) الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، مصطفى كافي، دار رسلان للنشر: دمشق، ط١، (٢٠١٨م)، ص١١٢.

وعلى الرغم من تعدُّد التعريفات للحوكمة في القطاع العام فإنَّها في مجملها تركز على تعزيز مشـــاركة الأفراد والمنظَّمات غير الحكوميَّة في صـنع السـياسـات العامَّةـــ واتخاذ القرارات والرقابة على الأداء الحكومي نحو تقديم خدماتٍ عامَّةٍ ذات جودة عالية، وتلبي تطلعات وحاجات المستفيدين، مفهوم الحوْكمة يتبنَّى تغيُّر دور الحكومة من اللاعب الوحيد في صنع السياسات العامَّة واتِّخاذ القرارات إلى واحدٍ من اللاعبين، بحيث يكون الهدف من المشاركة تفعيل دور الأفراد في إدارة شؤون الدولة، وإسهام الأفراد في تحسين مستوى الخدمات العامَّة والرقابة على أداء الحكومة.

وقد عرَّفت مؤسَّســة التمويل الدولية الحوْكمة بأنَّها: النظام الذي يتمُّ من خلاله إدارة الشـركات والتحكم في أعمالها، كما عرَّفتها منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية بأنَّها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشـركة ومجلس الإدارة وحملة الأسـهم وغيرهم من المسـاهمين، وهناك مَن يعرِّفها بأنَّها: مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق الماليَّة، وبمعنى آخر: فإنَّ الحوْكمة تعني وجود نظم وقواعد وضوابط تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسَّسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسؤولية، حيث إنَّها عبارة عن نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين وتعزيز مستوى أداء أجهزة المؤسَّسات والشركات ورفع كفاءتها[1].

إنَّ مفهوم الحوْكمة يركِّز على الدور الكبير الذي تلعبه المنظَّماتُ غير الهادفة للربح منظَّماتُ المجتمع المدني في التأثير والمشاركة في صنع السياسات العامَّة وتطبيقها والرقابة على التنفيذ، لذا يُعرِّف بعض العلماء الحوْكمة بأنَّها: الطريقة التي يتمُّ بها تمكين صُنَّاع السياسات مِن اتِّخاذ القرارات والطريقة التي يتمُّ بها صياغة وتطبيق السياسات، ودرجة مشاركة الحكومات في اتِّخاذ القرارات نيابةً عن المواطنين.

وفي السياق نفسه، وفي وصفها للحوكمة في القطاع العام، تقدِّم الأمم المتحدة ثمانيةَ عناصرَ للحوكمة الرشيدة، وهي أنْ تكون إدارة شؤون الدولة تشاركيَّةً، يتمُّ إقرار التشريعات بالأغلبية، تطبيق قواعد المساءلة والشفافية فعالة وذات كفاءة، تتصف بالعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وأخيرًا أنْ يتمَّ تطبيق القوانين المقرة والمعتمدة من السلطة التشريعية أو التنفيذية عند تنفيذ الحكومة لبرنامجها الإداري، أي الالتزام بتطبيق القانون[2].

أهداف الحوْكمة في القطاع العام:

على الرغم من اسـتخدام مبادئ الحوْكمة في شـتَّى المجالات الاقتصـاديَّة والاجتماعيَّة؛ فإنَّ التركيز كان على تطبيق مبادئ الحوْكمة في العمليَّة السـياسـيَّة، أمَّا في السـنوات الأخيرة فلقد تمَّ توظيف مبادئ الحوْكمة والحوْكمة الرشيدة لتكون أداةً لتعزيز التنمية الاقتصاديَّة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحسين مستوى العمليَّة السياسيَّة وتعزيز جودة الحكم، بالإضافة إلى ذلك تمَّ استخدام مفهوم الحوْكمة في العقود الثلاثة الماضية من قبل العديد من المنظَّمات والمؤسَّسات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك في الأوساط الأكاديمية، لتقييم عمل الحكومات وطريقة تنفيذ الحكومات لبرامجها، كما أنَّ المؤسَّســات الدوليَّة التي تقدِّم المعونات الماليَّة وغير الماليَّة

(١) الحوْكمة الرَّقميَّة بين النظرية والتطبيق، عمر الحماد، دار الحضارة للنشر: الرياض، ط١، (٢٠٢٣م)، ص٤٥-٤٦.

(٢) الحوْكمة في القطاع العام، بسام البسام، نفس المرجع السابق، ص٤٧.

تطلب من البلدان المستفيدة من المعونات المقدّمة من تلك المنظّمات تحقيق مستوًى معيَّن من جودة الحكم وَفْقًا لمؤشّرات الحوْكمة المعتمدة كشرط الحصول تلك الدول على معونات(١).

وبناءً على ما سبق، ونتيجة للضغط المحلي والدولي: فإنَّ العديد من الحكومات تبنَّت نموذجَ الحكم الرشيد القائم على مشاركة المواطنين والمنظَّمات غير الحكوميَّة في العمليَّة السياسيَّة وعمليَّة صنع القرار، لتكون بديلًا للنموذج التقليدي في إدارة شؤون الدولة الذي يقوم على هيمنة الدولة على عمليَّة صنع السياسات العامَّة واتِّخاذ القرارات، كما يتمُّ تقديم الحوْكمة في القطاع العام باعتبارها طريقةً فعَّالةً لإدارة شؤون الدولة وبوصفها بديلًا للأسلوب التقليدي في الإدارة، لذلك يعتقد الكثير من الخبراء أن الحوْكمة هي الأسلوب الأكثر كفاءةً وفاعليةً لتقديم خدمات عالية الجودة للمستفيدين، وضمان حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لضمان تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصاديَّة والبشريَّة على المدى الطويل، وإنَّ معظم الأساليب الإداريَّة التي تُقدِّم إطارَ عملٍ للكيفيَّة التي تدار بها شؤون الدولة تركِّز على الإجراءات والتنظيم الإداري لإدارة شؤون الدولة، مثل: تحديد المهام والمسؤوليات، وشكل الهيكل التنظيمي، مع غياب مشاركة المستفيدين من الخدمات في صنع السياسات وإقرار الأنظمة، ومن أمثلة هذه النماذج البيروقراطية والإدارة العامَّة الجديدة، بالمقابل فإنَّ النماذج الإداريَّة –مثل نظرية العميل وأسلوب الحوْكمة العامَّة الجديدة – تتناول العلاقة بين المستفيد من الخدمات الحكوميَّة العامَّة من جهة (الأفراد)، وبين مقدِّم الخدمة (الحكومة)، حيث تدعم هذه النماذج والأساليب مبدأ مشاركة المستفيد في اتِّخاذ القرارات ووضع الإطار العام لكيفية تقديم الخدمات، إنَّ تقييم أداء القطاع العام ومستوى مشاركة المستفيدين من الخدمات العامَّة في عمليَّة صنع القرارات هو أحد أكثر الموضوعات طرحًا ونقاشًا بين السياسيين والباحثين في شتَّى المجالات، ومنها الإدارة العامَّة والعلوم السياسيَّة، كما أنَّ العديد من النظريَّات والأساليب والنماذج الإداريَّة، مثل: النظرية المؤسَّسية الجديدة، وأسلوب الحوْكمة الجديدة، ونظرية الخيارات العامَّة، تمَّ تقديمها لتكون جزءًا من مناقشة تقييم أداء القطاع العام ومشاركة المستفيدين من الخدمات العامَّة، بالإضافة إلى أداء السياسيين وموظفي القطاع العام لواجباتهم الوظيفية(٢).

تهدف الحوْكمة في القطاع العام إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف الاستراتيجيَّة التي تدعم التنمية المستدامة وتعزز كفاءة الإدارة العامَّة، ومنها ما يلي:

١–تعزيز الشفافية والمساءلة: تُعدُّ الشفافية والمساءلة من أهمِّ ركائز الحوْكمة، حيث تُسهم في زيادة ثقة المواطنين في المؤسَّسات الحكوميَّة من خلال توفير معلومات دقيقة عن الأداء المالي والإداري ومراقبة تنفيذ السياسات.

٢–تحسين كفاءة الأداء الحكومي: تهدف الحوْكمة إلى رفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات العامَّة؛ من خلال تحسين العمليَّات الإداريَّة وتقليل الفاقد المالي، وتحقيق قيمة أكبر من الموارد العامَّة المتاحة.

٣– تعزيز المشاركة المجتمعية: تشجع الحوْكمة على إشراك المواطنين في عمليَّة صنع القرار، ممَّا يعزِّز من الشعور بالملكية والمسؤوليَّة المشتركة، وهي أداةً فعَّالةً لتحقيق التنمية الشاملة وزيادة الرضا عن الخدمات العامَّة.

(١) الحوْكمة في القطاع العام، بسام البسام، نفس المرجع السابق، ص٤٨.

(٢) الحوْكمة في القطاع العام، بسام البسام، نفس المرجع السابق، ص٤٩.

٤-تحقيق الاستدامة الماليَّة: تركِّز الحوْكمة على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الماليَّة، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، ما يُسهمُ في تقليل العجز المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

٥-مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: تهدف الحوْكمة إلى وضع آلياتٍ فعَّالةٍ لمكافحة الفساد، وتحسين النزاهة من خلال تعزيز الرقابة والمساءلة في المؤسَّسات الحكوميَّة، وأنَّ الدول التي تعتمد على أنظمة حوكمة قوية تُظهر معدلات فساد أقلّ، وأداءً ماليًا أفضل(١).

أخيرًا، تُسهم الحوْكمة في القطاع العام في بناء مؤسَّسات حكوميَّة قويَّة وفعَّالة، وتدعم التنمية المستدامة، وتحسّن من مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع؛ ممَّا يُعزز من الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين.

المطلب الثاني: حوكمة الإنفاق الحكومي وعوامل نجاحه

يُعتبر موضوع حوكمة الإنفاق أو ترشيد النفقات من المواضيع المستجدة في ظلّ الأزمات التي يُعاني منها الاقتصاد العالمي، ويُقصد بحوكمة الإنفاق العام مختلف الإجراءات التي تَستهدف العمل على زيادة فاعليَّة الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حدٍّ ممكن، وإذا حصرنا مفهوم حوكمة الإنفاق في الجوانب الماليَّة، فإنَّه لا يمكن إهمال الوجه الآخر الملازم لها، والذي يعني جانب التمويل، حيث إنَّ الحوْكمة والرشادة الاقتصاديَّة تعني حسن التعامل مع الأموال كسبًا وإنفاقًا؛ ممَّا يوحي بأنَّ المسألة ذات شقين، لا بُدَّ مِن مراعاتهما في نفس الوقت، كما ينظر إلى مفهوم حوكمة الإنفاق العام على أنَّها تحقيقُ أكبر نفعٍ للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامَّة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة، ولتحقيق الأهداف المرجوَّة من عمليَّة الإنفاق في إطار تحكمه الكفاءة والفعالية وجب الالتزام بمجموعة من الضوابط منها: تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامَّة، فرض الرقابة على النفقات، الحرص على تجنُّب الإسراف والتبذير، القوانين والتنظيمات المشرعة من السلطة، وعليه فإنَّ حوكمة الإنفاق العام تقترن بمفهوم الكفاءة من جهة من خلال تحقيق أكبر ناتج في إطار معقول من التكاليف، واعتمادها على الفعالية من جهة أخرى، باعتبارها مقياسًا للأهداف الإنفاقية المعتمدة من قبل الدولة(٢).

إنَّ حوكمة الإنفاق الحكومي هي عمليَّة تنظيم وإدارة الموارد الماليَّة الحكوميَّة بطريقة شفافة ومسؤولة، بهدف تحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد وتحقيق الأهداف التنمويَّة للبلاد، ولتحقيق نجاح هذه الحوْكمة، هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي يجب توافرها.

عوامل نجاح حوكمة الإنفاق الحكومي:

١- الالتزام بمبادئ الحوْكمة: حيث ينعكس ذلك على عمليَّة ترشيد الإنفاق بصورة مباشرة، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافيَّة في تدفُّق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة سواءٌ في جانب الصرف

(1) OECD. Principles of Public Governance. Paris: OECD Publishing, (2015), 35.

(٢) دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر، نريمان رقوب، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية بجامعة زيان عاشور*، ع٣٠، (٢٠١٥م)، ص٣٩٥-٣٩٦.

أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، يُساهم في التقليل من الفساد وهدر المال العام، ما يؤدي بالضرورة إلى ترشيد السياسة الإنفاقية.

٢- التخصيص الأمثل للموارد: يقصد به عمليَّة توزيع الموارد المادية والبشريَّة بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

٣- تحديد الأهداف بدقة: أي تحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل للبرامج الحكوميَّة بشكل دقيق وواضح، مع وجود تنسيق وعدم تعارض بين أهداف الوحدات التنظيمية ووحدات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديَّة عمومًا.

٤- كفاءة الجهاز الإداري: ونعني بها كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، باعتبار أنَّ توفر الإرادة السياسيَّة والمشاركة في ظلِّ غياب جهاز إداري كفْء لا يحقِّق متطلَّبات حوكمة الإنفاق العمومي، خاصَّةً في الدول النامية التي تتَّصف بضعفٍ كبيرٍ في تحصيل إيراداتها العامَّة.

٥- الرقابة على برامج الإنفاق العام، لتحقيق ذلك يستوجب توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية التعرُّف على كلِّ عمليَّات الإنفاق العام ومجالاته؛ ما يمكِّنها من تقييم كل عمليَّة[١].

٦- التحوُّل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات: يُعدُّ التحوُّل الرقمي أحدَ المحاور الرئيسية لتعزيز كفاءة حوكمة الإنفاق الحكومي ونجاحها، لِما توفِّره الأنظمة الرَّقميَّة من أدوات تحليل للبيانات تساعد على اتِّخاذ قرارات أكثر دقَّة، وتُقلِّل من مخاطر الفساد وسوء الإدارة.

يُعتبر تطبيق حوكمة الإنفاق الحكومي أحدَ العناصر الأساسية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامَّة وتحقيق الكفاءة الماليَّة، تُسهم الحوْكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل الهدر المالي، وتوجيه النفقات نحو تحقيق الأهداف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، عوامل النجاح الرئيسية تشمل وجود أطر تنظيمية قوية، أنظمة رقابية فعالة، ودعم التحوُّل الرقمي الذي يُحسن من جمع وتحليل البيانات الماليَّة، ويُسهم في اتِّخاذ قرارات مبنية على الأدلة، بالإضافة إلى ذلك تحتاج الحكومات إلى سياسات مرنة تُراعي التغيرات الاقتصاديَّة، وتستند إلى مبادئ الحوْكمة الرشيدة لضمان الاستدامة الماليَّة وتعزيز الثقة في النظام المالي.

نتائج البحث:

١- حوكمة النفقات العامَّة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستدامة الماليَّة كونها تنعكس في ضبط النفقات وتعظيم الإيرادات، وإن ضعف إجراءات حوكمة النفقات ينعكس سلبًا على الاستدامة الماليَّة.

٢- تعتبر الحوْكمة من بين الحلول التي يمكن الاعتماد عليها من أجل إنجاح التحوُّل الرقمي في المؤسَّسات، وقد أثبتت العديد من الدراسات دور الحوْكمة في إنجاح التحوُّل الرقمي، إذ تعتبر الأكثر فاعلية لإنجاح التحوُّل الرقمي، فالمؤسَّسات ذات الحوْكمة الفعالة تسهم في تحقيق عوائد من استثماراتها وتقلل من المخاطر التي تواجهها، وتسهم في الحصول على مزايا تنافسية أكثر من المؤسَّسات الأخرى التي ليس لها حوكمة فعَّالة.

(١) دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر، نريمان رقوب، نفس المرجع السابق، ص٣٩٦.

٣- يتعين التوجه نحو تبنى التحوُّل الرقمي ووضع الخطط اللازمة للنهوض بالمؤسَّسات والهيئات الحكوميَّة التي تعاني من عدم استخدام التقنيات الرَّقميَّة داخلها، ونقص الخبرات والكوادر الوظيفية المتخصِّصة التي تساعد في تطويرها وتحويلها إلى شكل رقمي وتقني، ممَّا ينعكس ذلك بالسلب على خدماتها ومنتجاتها، والتوجه نحو عصر التميز الرقمي لإرضاء العملاء وتحقيق المساهمة والفاعلية في المجتمع المعرفي.

توصيات البحث:

١- يؤكد البحث على ضرورة رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة، مع التأكيد على أهمية دعم سبل التعاون والشراكات بين القطاعات الحكومية والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

٢- يوصي البحث بضرورة تبني مفاهيم الحوكمة وتطبيقها بفعالية في جميع القطاعات، سواء كانت حكومية أو خاصة، لتعزيز التحول الرقمي وتحقيق الكفاءة والشفافية.

٣- ضرورة الاستثمار في تطوير وتعزيز البنية التحتية الرقمية لضمان تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية بكفاءة، مع التركيز على تدريب الموظفين الحكوميين على التقنيات الرقمية الحديثة. كما ينبغي تعزيز حماية الأنظمة الرقمية من الهجمات السيبرانية، وتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية لضمان نجاح تطبيق الحوكمة الرقمية.

المصادر والمراجع:

بسام البسام. الحوْكمة في القطاع العام. (١٤٣٨هـ). *مركز البحوث بمعهد الإدارة العامَّة*، الرياض.

رجب محمود. (٢٠٢٤م). دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. بحث منشور، *مجلة روح القوانين بجامعة طنطا كلية الحقوق*، مصر.

رشا سيروب. (٢٠٢٢م). أثر الحوكمة على كفاءة الإنفاق العام: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري. بحث منشور، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، سوريا.

سايح الطيب. (٢٠٢٣م). حوكمة الانفاق العام في الجزائر: الواقع والتطلعات. بحث منشور، *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة*، الجزائر.

سعود مشكور وعقيل الحلو. (٢٠١٦م). *مبادئ الماليَّة العامَّة والتشريع المالي في العراق*. ط١، مطبعة العالمية: العراق.

عبدالهادي النجار. (٢٠٠١م). *اقتصاديات النشاط الحكومي*. ط٣، دار الأصدقاء للنشر: المنصورة.

عمر الحماد. (٢٠٢٣م). *الحوْكمة الرَّقميَّة بين النظرية والتطبيق*. ط١، دار الحضارة للنشر: الرياض.

محمد عبدالمقصود وعلياء سلامة. (٢٠٢٢م). دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية. بحث منشور، *المجلة العلمية للبحوث التجارية بجامعة المنوفية*، مصر.

محمود الوادي وزكريا عزام. (٢٠٠٧م). *مبادئ الماليَّة العامَّة*. ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان.

محمود الدمرداش. (١٤٣٧هـ). *اقتصاديات الماليَّة العامَّة*. ط١، دار الإجادة للنشر: الرياض.

مصطفى كافي. (٢٠١٨م). *الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق*. ط١، دار رسلان للنشر: دمشق.

نريمان رقوب. (٢٠١٥م). دور حوكمة سياسات الإنفاق العمومي في الحد من العجز الموازني في الجزائر. بحث منشور، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانيَّة بجامعة زيان عاشور، الجزائر*.

وحيد بانافع وعبدالعزيز علي. (١٤٤٢هـ). *السياسة الماليَّة بين أولويات النمو ومتطلَّبات العدالة*. ط١، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامَّة، الرياض.

وليد عبد الحميد عايب. (٢٠١٠م). *الآثار الاقتصادية الكلِّيَّة لسياسة الإنفاق الحكومي*. ط١، مكتبة حسن العصرية: بيروت.

OECD., (2015). Principles of Public Governance, Paris: OECD Publishing.